

Distr.: General

11 July 2024

Arabic

Original: Arabic/English/French/

Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (ش) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2	كوت ديفوار
10	كوبا
11	السلفادور
12	غواتيمالا
12	الهند
15	إيران (جمهورية - الإسلامية)
16	المكسيك
19	المغرب
21	البرتغال
22	قطر
23	صربيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/50

200824 080824 24-12724 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 8 من قرارها 26/78 المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.
- 2 - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 8 شباط/فبراير 2024 تدعوها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وترد في الفرع ثانياً أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي آراء ترد بعد 31 أيار/مايو 2024 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (<https://disarmament.unoda.org>) باللغة التي قُدمت بها فقط. ولن تصدر أي إضافات.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

[31 أيار/مايو 2024]

لقد وضعت حكومة كوت ديفوار التعاون والتآزر فيما بين الدول في صميم استراتيجياتها باعتبارهما جزأين من سياساتها المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن ثم فإن تعزيز تعددية الأطراف من أهم النهج المتبعة ضمن سياساتها الأمنية وسياساتها دون الإقليمية في مجال السلام. وتتوزع هذه النهج على سبعة محاور هي:

أولاً - الاتفاقيات والصكوك الدولية

إن كوت ديفوار طرف في العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، ومنها ما يلي:

- اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)، التي جرى التصديق عليها في 30 حزيران/يونيه 2000
- اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، التي جرى التصديق عليها في 14 حزيران/يونيه 2006
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي جرى التصديق عليها في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2012
- اتفاقية الذخائر العنقودية، التي جرى التصديق عليها في 12 آذار/مارس 2012
- معاهدة تجارة الأسلحة، التي جرى التصديق عليها في 26 شباط/فبراير 2015

ثانيا - بناء القدرات

تنظم كوت ديفوار بانتظام دورات لبناء القدرات أو تشارك فيها بمبادرة من مؤسسات مختلفة بشأن مختلف المواضيع ذات الأهمية في مجال عدم الانتشار. ويتعلق الأمر على سبيل المثال لا الحصر بالأنشطة التالية:

- الاجتماع التخطيطي الإقليمي الأول بشأن بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون على كشف الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية عبر الحدود، الذي نظّمته اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، الذي عقد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غراند بسام، في كوت ديفوار، يومي 20 و 21 حزيران/يونيه 2019
- حلقة العمل التدريبية المتعلقة بالتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي عقدت في جنيف في الفترة من 8 إلى 13 نيسان/أبريل 2017
- حلقة عمل الخبراء الأفارقة المتعلقة بإدارة الأمن المادي لمخزونات الأسلحة، التي عقدت في إثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2017
- حلقة العمل المكرسة لبناء قدرات الجهات الفاعلة الأفريقية على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي عقدت في توغو في كانون الأول/ديسمبر 2017
- وضع خريطة طريق بالتعاون مع مؤسسة "إكسبرتيز فرانس" في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي للتوعية بمعاهدة تجارة الأسلحة، في أبيدجان، في آذار/مارس 2018
- حلقة العمل التي عقدت في واغادوغو في الفترة من 28 إلى 30 آب/أغسطس 2018 بشأن إمكانية استخدام التكنولوجيات الجديدة لتوفير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها لتلبية احتياجات المنطقة، والتي نظمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في إطار تنفيذ مشروع الأمن المادي وإدارة المخزونات في منطقة الساحل
- حلقة العمل التي عقدت في لومي في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 لبناء قدرات اللجان الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- الدورة التدريبية التي قُدمت في داكار في الفترة من 10 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2018 لبناء القدرات في مجال تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة
- دورة تدريب القوات الإيفوارية على استخدام منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها، التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غراند بسام في عام 2020
- حلقة العمل التدريبية الإقليمية التي عقدت في كلية الشرطة في أبيدجان في الفترة من 26 إلى 30 نيسان/أبريل 2021، بشأن تدمير الأسلحة عن طريق تقطيعها وتسجيلها إلكترونياً، والتي ضمت وفوداً عن القوات الإيفوارية، واللجان الوطنية للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونظمتها اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، بالتعاون مع شعبة الأسلحة الصغيرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

- تنظيم حلقة عمل في ياموسوكرو يومي 22 و 23 حزيران/يونيه 2022 لبناء قدرات الموظفين القانونيين وأفراد الشرطة القضائية فيما يتعلق بأحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، وأحكام معاهدة تجارة الأسلحة
- تنظيم حلقة عمل لإنهاء وعي أعضاء مجلس الشيوخ بالمشروع الأولي للقانون المتعلقة بالأسلحة والذخائر وأحكام معاهدة تجارة الأسلحة، عقدت في ياموسوكرو يومي 20 و 21 حزيران/يونيه 2022
- التدريب على إجراءات طلب الإعفاءات من اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي نظّمته اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، في أبيدجان يومي 22 و 23 آذار/مارس 2023، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- تنظيم حلقة عمل لصياغة وإعداد وحدات دراسية لمدارس ومراكز التدريب العسكري وشبه العسكري، عقدت في أبيدجان يومي 9 و 10 آذار/مارس 2023
- الدورة التدريبية الإقليمية المتعلقة بالأمن المادي لمخزونات الأسلحة والذخائر وإدارتها، التي نظمت في مونرويفيا في الفترة من 13 إلى 17 آذار/مارس 2023
- دورة تدريب المدربين في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي عقدت في أويديا، في بنن، في الفترة من 20 آذار/مارس إلى 7 نيسان/أبريل 2023
- حلقة العمل الإقليمية لتدريب المدربين المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة، التي نظمت في أبيدجان في الفترة من 24 إلى 28 نيسان/أبريل 2023
- حلقة العمل الثلاثية المتعلقة بالكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستخدمها الجماعات الإرهابية والتعرف عليها والتصدي لها والتحقيق في الحوادث المتصلة بها، التي عقدت في جاكفيل، في كوت ديفوار، في الفترة من 23 إلى 26 أيار/مايو 2023
- الدورة التدريبية المتعلقة بالأسلحة التقليدية المتطورة والشركات العسكرية الخاصة في أفريقيا، التي نظمتها منظمة "هالو ترست" في ياموسوكرو يومي 30 و 31 آب/أغسطس 2023
- حلقة عمل لبناء القدرات لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والكاميرون في مجال الإبلاغ في إطار معاهدة تجارة الأسلحة، عُقدت في غراند بسام، في كوت ديفوار، في الفترة من 7 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
- حلقة عمل حول منع التطرف العنيف والتشدد والإرهاب، نظمها مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام وعقدت في أكرا في الفترة من 12 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
- الاجتماع الإقليمي لمنع ومكافحة حيازة الجماعات الإرهابية للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع واستخدامها في غرب أفريقيا، الذي عُقد في لومي في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2023

- حلقة عمل تدريبية لأفراد الجمارك الإيفواريين حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظمتها منظمة الجمارك العالمية في أبيدجان في الفترة من 27 إلى 30 حزيران/يونيه 2023
- حلقة عمل لإعداد وحدة تدريبية حول منع التطرف العنيف والتشدد وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عُقدت في أكرا في الفترة من 28 إلى 30 آب/أغسطس 2023

ثالثا - تبادل الخبرات (الرحلات الدراسية)

- في كوت ديفوار، تُعزز أيضا تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال المشاركة في اجتماعات لتبادل الخبرات في مختلف الجوانب المتعلقة بهذا المجال أو تنظيم هذه الاجتماعات. ويمكن إدراج الأنشطة التالية في هذا الصدد:
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، الذي عقد في بانغي في الفترة من 3 إلى 6 نيسان/أبريل 2018
- بعثة مجموعة الأبحاث والمعلومات بشأن السلام والأمن التي زارت كوت ديفوار في نيسان/أبريل 2018 لدراسة تجربة البلد في مراقبة نقل الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهتها
- تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة باستراتيجيات وتدابير مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال إحدى الزيارات من جانب وفد لجنة النيجر الوطنية المعنية بجمع الأسلحة غير المشروعة ومراقبتها، في الفترة من 2 إلى 5 أيار/مايو 2018
- عقد مؤتمر شبكة البرلمانين الأفارقة الأعضاء في لجان الدفاع والأمن في أبيدجان يومي 27 و 28 حزيران/يونيه 2019، متبوعا بزيارة إلى مستودع أسلحة أصلحتة اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع في معسكر أكويديو
- تبادل الخبرات في مجال مراقبة الأسلحة في غرب البلقان وألمانيا مع اللجان الوطنية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال زيارة نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من 9 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019
- حلقة العمل الإقليمية المعنية بوضع قائمة وطنية لمراقبة تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في لومي في الفترة من 23 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023
- تبادل المعلومات والتجارب المتعلقة بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال زيارة وفد لجنة الأمن والدفاع التابعة لبرلمان النيجر في أيلول/سبتمبر 2022
- المشاركة في حلقة العمل التي عقدت في مونروفا في الفترة من 7 إلى 10 شباط/فبراير 2023 لتبادل الخبرات في تنفيذ العنصر الثاني من مشروع "الجريمة المنظمة: تصدي غرب أفريقيا للاتجار" المتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة

رابعاً - المشاركة في المؤتمرات الدولية

تساعد المشاركة المنتظمة لكوت ديفوار في المؤتمرات الدولية المعنية بتحديد الأسلحة على تعزيز البحث عن حلول متضافرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الإطار، شاركت كوت ديفوار في الاجتماعات التالية:

- الاجتماع الدولي العشرون للمديرين الوطنيين لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام ومستشاري الأمم المتحدة، الذي عقد في سويسرا في شباط/فبراير 2017
- المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في سويسرا في آب/أغسطس 2017 والاجتماعات التحضيرية المتعلقة بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي عقدت في سويسرا في حزيران/يونيه 2017
- الاجتماع المخصص لرصد تدفقات الاتجار بالأسلحة النارية وتحليل بياناتها، الذي عقد في إثيوبيا في أيلول/سبتمبر 2017
- منتدى مراكش الأمني التاسع، الذي عقد في مراكش، بالمغرب، يومي 9 و 10 شباط/فبراير 2018
- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 18 إلى 29 حزيران/يونيه 2018
- المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في طوكيو في الفترة من 20 إلى 24 آب/أغسطس 2018
- اجتماع خبراء معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في باريس في الفترة من 4 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018
- المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عقد في فيينا في الفترة من 13 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2018
- منتدى داكار الدولي الخامس بشأن السلام والأمن في أفريقيا، الذي عقد في داكار في الفترة من 4 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018
- منتدى مراكش الأمني العاشر، حول موضوع "التحديات الصاعدة والمخاطر الجديدة للنزاعات بأفريقيا"، الذي عقد في مراكش، بالمغرب، يومي 9 و 10 شباط/فبراير 2019
- مؤتمر ويلتون بارك حول موضوع "التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ومنع الحصول عليها في سياق الجريمة المنظمة والإرهاب"، الذي نظّمه ويلتون بارك، وهي وكالة حكومية بريطانية، في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعقد في منطقة ساسكس بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الفترة من 23 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2019
- المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف في الفترة من 24 إلى 31 آب/أغسطس 2019

- الاجتماع السنوي للجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، الذي عقد في كوتونو، في بنن، يومي 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بهدف دراسة واعتماد مشروع خطة العمل (2021-2025) المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واستعراض التقارير المرحلية عن الأنشطة الوطنية والإقليمية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- المؤتمر الإقليمي لمعالجة العواقب الإنسانية الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد اليدوية الصنع في إطار اتفاقية أوتاوا، الذي عُقد في أكرا في الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2024
- المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف في الفترة من 21 إلى 25 آب/أغسطس 2023
- الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بالتطرف العنيف والتشدد وانتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل والبلدان الساحلية في غرب أفريقيا، التي عُقدت في لومي يومي 21 و 22 شباط/فبراير 2024
- الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف في الفترة من 20 إلى 22 شباط/فبراير 2024
- حلقة عمل مونروfia لدعم التنفيذ الفعال على الصعيد العالمي لمعاهدة تجارة الأسلحة في أفريقيا، التي عقدت في مونروfia في الفترة من 18 إلى 21 آذار/مارس 2024
- الاجتماع التحضيري الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في لومي في الفترة من 29 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024

خامسا - تنظيم المؤتمرات الدولية

- تجلى أيضا تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال تنظيم كوت ديفوار اجتماعات دولية بشأن مختلف مسائل مراقبة الأسلحة، وعقدها على أراضيها. ويمكن الإشارة إلى الأنشطة التالية:
- حلقة العمل الإقليمية المعنية بنزع السلاح للأغراض الإنسانية، التي عقدت في أبيدجان في الفترة من 22 إلى 24 حزيران/يونيه 2015
 - حلقة العمل التدريبية الإقليمية المعنية بالأمن المادي وإدارة المخزونات والتعاون في مجالي الشرطة والقضاء لفائدة جهات فاعلة من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في أبيدجان في الفترة من 23 إلى 26 آذار/مارس 2021
 - حلقة العمل التدريبية الإقليمية المتعلقة بتدمير الأسلحة عن طريق تقطيعها والتسجيل الإلكتروني للأسلحة التي نظمت لفائدة القوات الإيفوارية واللجان الوطنية للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع شعبة الأسلحة الصغيرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أبيدجان في الفترة من 26 إلى 30 نيسان/أبريل 2021

- اجتماع الخبراء الحكوميين المخصص لاعتماد الإطار القانوني لمواءمة إجراءات تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومعاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في أبيدجان في الفترة من 15 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2021

سادسا - تعبئة الموارد

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، استقادت عدة مشاريع من الدعم في إطار اتفاقات موقعة مع مختلف الشركاء.

وفيما يلي هذه المشاريع:

- مشروع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي تشرف عليه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لدعم جهود مكافحة الانتشار والحد من الأسلحة في كوت ديفوار بتمويل من جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال الفترة 2012-2016
- المشروع المشترك بين اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المرحلتان الأولى والثانية من برنامج دعم الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز الأمن المجتمعي، بتمويل من اليابان، خلال الفترة 2012-2017
- مشروع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم في الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح المجتمعات المحلية خلال الفترة 2014-2017
- المشروع المشترك بين المنظمة غير الحكومية COGINTA والاتحاد الأوروبي من أجل دعم الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، بتمويل من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2018-2021
- المشاريع العابرة للحدود التي تشترك فيها كوت ديفوار وبوركينا فاسو وغانا، والتي تنفذ في إطار مشروع "الجريمة المنظمة: تصدي غرب أفريقيا للاتجار" وبالتعاون مع وزارة خارجية ألمانيا، والمتعلقة بإذكاء وعي المجتمعات المحلية الحدودية في شمال وشرق كوت ديفوار ودعوتها إلى إلقاء السلاح طوعا، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا، خلال الفترة 2020-2022

سابعا - تحقيق التأزر في تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية

- التأزر أحد المسائل الأساسية لتحقيق النجاح في تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية. وقد شاركت كوت ديفوار في عدد من الاجتماعات في هذا الصدد:
- الاجتماع السنوي للشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي، الذي عقد في فيينا في شباط/فبراير 2017
 - حلقة العمل الإقليمية المعنية بجمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها وتبادلها في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي عقدت في السنغال في تشرين الأول/أكتوبر 2017

- الاجتماع الثاني لهيئة تنسيق المشروع المشترك بين الاتحاد الأفريقي وألمانيا من أجل تعزيز الحد من الأسلحة الصغيرة والأمن المادي وأساليب إدارة المخزونات في منطقة الساحل، الذي عقد في إثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2017
- المشاورات المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أجريت في نيامي في تشرين الثاني/نوفمبر 2017
- اجتماع اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتقييم حالة تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في أبوجا يومي 24 و 25 كانون الثاني/يناير 2018
- الاجتماع التنسيق للموظفين المسؤولين عن الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في أبيدجان يومي 7 و 8 حزيران/يونيه 2018
- مشاركة كوت ديفوار في المراحل الثلاث من عملية كافو (Operation KAFO) للأعوام 2019 و 2020 و 2021، وهي عملية نُفذت عبر الحدود من أجل للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية على الحدود بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي، نظمها اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- الحلقة الدراسية دون الإقليمية المتعلقة بموضوع "مكافحة انتشار القذائف: جانب من جوانب نظام عدم الانتشار ونزع السلاح"، التي نظمها في لومي في 4 شباط/فبراير 2019 مؤسسة البحوث الاستراتيجية بالتعاون مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا
- المؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين المؤسسات على التصدي لتهديدات التنظيمات الجهادية والمتطرفة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي عقد في كوماسي، في غانا، في الفترة من 21 إلى 23 آب/أغسطس 2019، ونظمه مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام بدعم من النرويج
- الاجتماع الاستعراضي الذي عقد في نيامي يومي 26 و 27 أيلول/سبتمبر 2019 بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- الاجتماع التنسيق للجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في مونروفيا في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتلاه اجتماع لتحليل دراسة رسم خرائط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتحقق من صحتها
- تنظيم حلقة عمل إقليمية، عقدت في أبيدجان في الفترة من 23 إلى 26 آذار/مارس 2021، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية COGINTA والاتحاد الأوروبي، بشأن الأمن المادي وإدارة المخزونات والتعاون القضائي، ضمت وفودا من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

- المشاركة في عملية التنسيق دون الإقليمية المشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي أجريت في دكا في يومي 4 و 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
- الاجتماع التنسيق السنوي للجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع التابعة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في دكا في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2021
- عملية تقييم خط الأساس الوطني لإدارة الأسلحة والذخائر والأفراد المعنيين في جمهورية كوت ديفوار، التي أجريت في أبيدجان في الفترة من 14 إلى 17 آذار/مارس 2023

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[29 نيسان/أبريل 2024]

إن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي للتفاوض على اتفاقات للتصدي للتهديدات والتحديات التي تؤثر على جميع أعضاء المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد كوبا على أن عمليات صنع القرار المتعددة الأطراف داخل الأمم المتحدة يجب أن تتقيد تقيدا صارما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فالحلول المتفق عليها على أساس تعدد الأطراف هي الطريقة الفعالة الوحيدة لصون السلام والأمن الدوليين في الاتفاقات الدولية.

وبعض الدول مستمرة في جهودها لإضعاف تعددية الأطراف، بسبل منها عدم الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية، وفرض التدابير القسرية الانفرادية، والتشجيع على الاستبعاد من المناسبات أو العمليات الرامية إلى معالجة المسائل التي تهم العالم بأسره، بما فيها ما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتشير كوبا بقلق إلى استمرار تبدد تعددية الأطراف بشكل تدريجي في سياق تنظيم التسليح وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتسلم بأن إلغاء صكوك رئيسية من هيكل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار هو نتيجة لجوء دول أعضاء إلى اتخاذ تدابير انفرادية لمعالجة شواغلها الأمنية، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر ويقوض الثقة في النظام الأمني الدولي، وكذلك أسس الأمم المتحدة نفسها.

وترى كوبا أن التناقضات والتهديدات الناشئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار عن استمرار وجود أسلحة نووية وتطويرها وتحديثها، وعن السياسات الأمنية والمذاهب العسكرية القائمة على الردع النووي، وعن ظهور أسلحة فتاكة جديدة وحديثة وخطط لعسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني هي تحديات من بين تحديات راهنة أخرى تستدعي السعي إلى التوصل إلى حلول تفاوضية وسلمية في إطار متعدد الأطراف، في إطار المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

وحكومة كوبا مقتنعة بأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح يمتلكون القدرة على التفاوض في آن واحد على صك ملزم قانونا يحظر سباق التسليح في الفضاء الخارجي؛ وعلى صك آخر يعطي ضمانات أمنية للدول، مثل كوبا، التي ليست من الدول الحائزة لأسلحة نووية؛ وعلى صك ثالث يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية أو ما شابهها من الأجهزة الأخرى.

والإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها هي الأولوية العليا في مجال نزع السلاح ويجب أن تظل كذلك؛ فتلك هي الضمانة الوحيدة التي من شأنها أن تمنع استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وسعياً إلى تلك الغاية، تواصل كوبا التشجيع على تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتفتخر كوبا بكونها خامس دولة صدّقت على هذه المعاهدة، وبانتمائها إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية توجد في منطقة كثيفة السكان من هذا الكوكب، وبانتمائها إلى أول منطقة في العالم تُعلن منطقة سلام وهي تحتفل بذكرها السنوية العاشرة.

وعلى وجه الخصوص، لابد من تجديد الالتزام بالنهوض بالمبادرات الملزمة قانوناً والمتفق عليها على مستوى متعدد الأطراف لحظر عسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني واستحداث أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل.

ولابد من مواصلة إحراز تقدم يقوم على تنسيق الجهود بشأن تنظيم التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح على أساس مفاوضات عالمية متعددة الأطراف، تتسم بالشفافية وعدم التمييز، تُجرى في إطار الأمم المتحدة بهدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة.

وتؤيد كوبا التزام حركة بلدان عدم الانحياز بتشجيع وتنشيط وصون وتعزيز تعددية الأطراف وعملية صنع القرار المتعددة الأطراف التي ترعاها الأمم المتحدة، وذلك بالتقيد الصارم بميثاقها وبالقانون الدولي، بهدف إقامة نظام عالمي عادل ومنصف.

وقد برهنت كوبا، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، على التزامها بتشجيع تعددية الأطراف في العلاقات الدولية والحفاظ عليها وتعزيزها، وتُعيد تأكيد هذا الالتزام.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[30 نيسان/أبريل 2024]

فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات تجاه الأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة 48/77، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، إن القوات المسلحة في السلفادور ملتزمة بالتعاون على نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزهما وتحقيقهما بهدف صون السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، لقد اختيرت السلفادور في عام 2017 لتشارك في مشروع الحد من خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي ترعاه وزارة خارجية الولايات المتحدة، من خلال مكتبها المعني بإزالة الأسلحة والحد منها؛ وغيّنت المنظمة غير الحكومية HALO Trust لتعمل مع القوات المسلحة السلفادورية في هذا الصدد.

وفي عام 2023، قامت مديرية اللوجستيات التابعة لوزارة الدفاع، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام والشرطة المدنية الوطنية، بالعمل في مرافق شركة Corinca، بتدمير 2 447 سلاحاً نارياً، امتثالاً لقانون الحد من الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وتنظيمها والمواد ذات الصلة.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[30 أيار/مايو 2024]

تتمسك غواتيمالا بموقف مبدئي مؤيد لنزع السلاح النووي بشكل كامل وشفاف ولا رجعة فيه ضمن أطر زمنية محددة بوضوح. وبناء على ذلك، فقد جرت إدانة أي تجربة نووية أو تهديد باستخدام القوة بهذه الأسلحة التي تهدد استمرارية الحياة على الأرض في مختلف المحافل المتعددة الأطراف. ودُعيت أيضا الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإزالة الأسلحة النووية من سياساتها الأمنية والدفاعية، والكف عن السعي إلى إدخال تحسينات نوعية على ترساناتها النووية واستحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 أيار/مايو 2024]

إن تعددية الأطراف الفعالة شرط لا غنى عنه لتعزيز السلام والأمن الدوليين والتصدي للتحديات المعاصرة التي تواجهها الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أبرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف وتحسين التعاون الدولي وتوطيد الأمم المتحدة.

وذكر رئيس الوزراء ناريندرا مودي في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين بأنه إذا أُريد للأمم المتحدة أن تحافظ على أهميتها، فعليها أن تحسن فعاليتها وتزيد من إمكانية الاعتماد عليها. وكان للهند شرف رئاسة مجلس الأمن مرتين خلال الفترة 2021-2022 بوصفها من الأعضاء غير الدائمين فيه. وقامت الهند خلال فترة رئاستها بتوجيه انتباه العالم إلى مسائل هامة تؤثر في السلام والأمن الدوليين، ومنها الأمن البحري وحفظ السلام ومكافحة الإرهاب. وفي سياق التطورات الجيوسياسية الراهنة، تؤمن الهند إيماناً راسخاً بأنه يجب بذل كل جهد ممكن لتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح للإسهام على نحو مجدٍ في استتباب السلام والأمن العالميين.

ويقدم تاريخ السياسة النووية للهند لمحة عن دعوتها الدؤوبة إلى بذل جهود متعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في العالم. فمنذ عهد ميكر يعود إلى عام 1953، أدت جهود الهند إلى إدراج تأكيد في الفقرة 1 من قرار الجمعية العامة 715 (د-8) على "رغبتها الصادقة في التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن خطة شاملة ومنسقة، تحت المراقبة الدولية، من أجل تنظيم جميع القوات المسلحة وجميع الأسلحة والحد منها وخفضها، والقضاء على الأسلحة الذرية والهيدروجينية والبكتيرية والكيميائية وغيرها من أسلحة الحرب والدمار الشامل وحظرها، وتحقيق هاتين الغايتين من خلال تدابير فعالة".

واقترع الهند بأن عالماً خالياً من الأسلحة النووية عالمٌ أكثر أماناً لجميع دول العالم هو اليوم بنفس القوة التي كان عليها في عام 1954 عندما أصبحت الهند أول دولة في العالم توجه دعوة إلى إبرام "اتفاق للحفاظ على الوضع القائم" من أجل حظر التجارب النووية في انتظار إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق

شامل لنزع السلاح. وإذ أدركت الهند في وقت مبكر بأن معاهدة لعدم انتشار الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل، قدّمت في عام 1965 مع سبع دول أخرى من حركة عدم الانحياز، في مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح، مذكرة مشتركة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية دعت فيها إلى أن تقتزن جهود عدم الانتشار أو تُتبع بخطوات محددة لوقف سباق التسلح النووي والحد من مخزونات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وخفضها وإزالتها.

وفي عام 1982، دعت الهند إلى "التجميد النووي"، أي حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وحظر إنتاج الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها. ودعت خطة العمل من أجل نظام عالمي خال من الأسلحة النووية ومن العنف، التي قدّمتها الهند إلى الأمم المتحدة في عام 1988، إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي بطريقة محددة زمنيا وعلى مراحل. وفي عام 1996، قدّمت الهند مع مجموعة الـ 21 برنامج عمل إلى مؤتمر نزع السلاح لإزالة الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة. وظلت الهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي عالميا على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه.

وتعتقد الهند اعتقادا راسخا أن من الممكن تحقيق ذلك بطريقة محددة زمنيا من خلال عملية تدريجية قائمة على التزام عالمي وعلى إطار عالمي متعدد الأطراف وغير تمييزي متفق عليه. وورقة العمل التي قدّمتها الهند إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007، التي تحمل الرمز [CD/1816](#)، تلخص بدقة هذا النهج بتقديمها عددا من المقترحات التي لا تزال مناسبة حتى يومنا هذا. وتمشيا مع رؤيتنا، أيدت الهند، مثلها مثل حركة عدم الانحياز، التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح، وفقا للولاية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، أن يُبدي الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن، ولبدء التفاوض على صكوك ملزمة قانونا تتعلق بالبنود الأساسية المدرجة في جدول أعماله. وكان من دواعي سرور الهند أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، كأول رئاسة لها، في عام 2024.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح، تتطلع الهند إلى بدء التفاوض فوراً في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة [CD/1299](#) والولاية الواردة فيها. وإدراكا لفائدة إنجاز العمل التقني المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي ولقيمته كمكون أساسي لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، شاركت الهند في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في تعزيز نزع السلاح النووي.

ويسرّ الهند أن هيئة نزع السلاح، التي هي عنصر حيوي من العناصر الثلاثة المكونة لنظام نزع السلاح الذي يضم أيضا مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة، اختتمت بنجاح دورتها الحالية باعتماد تقرير يتوافق الآراء. وبوصفها الهيئة التداولية الرئيسية داخل الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح، فإن الدور الذي تقوم به كمنبر للحوار والتعاون يضم في عضويته العالمية جميع الدول الأعضاء دوراً هاماً.

والقرارات التي تقدم الهند مشاريعها سنوياً إلى الجمعية العامة، ولا سيما بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية والحد من الخطر النووي، والتي تحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء، أبرزت باستمرار

الحاجة إلى بدء مؤتمر نزع السلاح المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، واتخاذ خطوات عاجلة للحد من مخاطر استعمال الأسلحة النووية بشكل غير مقصود وعارض، على التوالي.

وتدرك الهند الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا في أغراض سلمية من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والمعدات والمواد. ويهيب القرار المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، الذي تقدم الهند مشروعه سنوياً ويُعتمد بتوافق الآراء، بالدول الأعضاء أن تظل يقظة وتفهم التطورات الجديدة والناشئة في ميدان العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر على الأمن الدولي. وتعمل الهند، من خلال القرار المتعلق بتدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل الذي تقدم مشروعه سنوياً وتعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء، على توجيه انتباه العالم إلى هذه التهديدات والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي لها.

والهند، بوصفها دولة من الدول الرئيسية المرتادة للفضاء وبوصفها بلداً نامياً، ملتزمة بإبقاء الفضاء الخارجي مجالاً دائماً للتوسع للمساعي التعاونية لجميع الدول المرتادة للفضاء. وما زالت الهند تؤيد النظر في الجوانب الموضوعية لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. وما زلنا ملتزمين بالتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح.

والهند دولة طرف في مختلف اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح، بما فيها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ ومعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

وإلى جانب السعي استباقياً إلى بذل جهود في سبيل نزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى، تساهم الهند، بوصفها عضواً مسؤولاً في مجموعة متنوعة من النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، وبواسطة نظمها الوطنية الصارمة لمراقبة الصادرات، في النهوض بالأهداف المشتركة لعدم الانتشار.

وتولي الهند أولوية عليا لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه صكاً هاماً متعدد الأطراف وقائماً على توافق الآراء بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والهند ملتزمة بتهيئة بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وسلمية يمكن الوصول إليها بسهولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور رائد في تعزيز الحوار بشأن استخدام الدول لتلك التكنولوجيا. وتعرب الهند عن تقديرها للعمل الجاري ضمن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025، وهي تتعاون عن كثب مع الأعضاء الآخرين في الفريق العامل على إعداد تدابير عملية للتعاون الدولي. وما فتئت الهند تشدد على دور بناء القدرات باعتباره يكتسي أهمية حيوية في ضمان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإذ تمضي الهند قدماً في إحراز التقدم في المناقشات المتعلقة بتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، فقد اقترحت إنشاء بوابة عالمية للتعاون في مجال الأمن السيبراني، تستخدم نهجا متكاملًا يجمع بين البوابات الفرعية الأخرى ذات الصلة من أجل التوصل إلى فهم أعمق لآخر التطورات في الفضاء السيبراني.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 أيار/مايو 2024]

تشكل الأسلحة النووية أكبر تهديد لأمن البشرية، ويشكل نزع السلاح النووي والإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية الأولية القصوى للتغلب على هذا التهديد والضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتعرب جمهورية إيران الإسلامية عن بالغ قلقها من استمرار عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وخاصة في مؤتمر نزع السلاح.

وتشكل المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة أساسية للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. ونزع السلاح النووي أحد الركائز الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي سياق المفاوضات المؤدية إلى إبرام معاهدة، جرى تقديم مجموعة متكاملة ومتوازنة من الحقوق والالتزامات التي تتعهد وفقا لها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم حيازة هذه الأسلحة، وبإخضاع مرافقها لاتفاقات الضمانات. وبالمقابل، تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم نقل واستحداث الأسلحة النووية وتلتزم باتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي.

وإن استمرار حالة الجمود في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي بالإضافة إلى عدم وجود أي التزام ثنائي من جانب الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي أمر يثير شديد القلق. ونؤمن إيمان قويا بأن العملية المتعددة الأطراف التي تأخذ بها الأمم المتحدة في صنع القرار، في تقيّد صارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، هي الآلية الوحيدة الكفيلة بالحيلولة دون أن يصبح النظام الدولي آلية لفرض تدابير أحادية الجانب وإضفاء الشرعية عليها، بما يتنافى مع النظام الذي نحتاجه في عالمنا والذي ينبغي أن يكون نظاما متعدد الأقطاب قوامه العدالة والإنصاف.

وقد أظهرت الممارسة العملية أن أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار لا يمكن تحقيقها من خلال التدابير الانفرادية. فلا يمكن للتدابير الانفرادية والاتفاقات الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشاره أن تكون بديلا عن اتفاقات يتوصل إليها بالمفاوضات المتعددة الأطراف، إذ لن تعوضها لا من حيث نطاقها ولا مغزاها. ويجب أن تكون تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وأخيرا، إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة ودولة طرفا في العديد من المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد من جديد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، وتؤكد مجددا الصلاحية المطلقة لتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك عزمها على الترويج لتعددية الأطراف كمبدأ أساسي تقوم عليه المفاوضات المتعلقة بتلك المسائل، بما في ذلك الموضوع ذو الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[27 أيار/مايو 2024]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة امتثالاً لقرار الجمعية العامة 26/78 المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

فلمواجهة سياق سياسي دولي معقد - في ظل تهديدات صريحة ومستترة باستخدام الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتحديث وتوسيع نطاق المخزونات النووية، وانعدام الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، والاستقطاب في محافل نزع السلاح - تؤكد المكسيك من جديد أن تعددية الأطراف أداة أساسية وفعالة للتوصل إلى حلول مشتركة للمشاكل المشتركة. ولا يمكن التوصل إلى اتفاقات ووضع استراتيجيات للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً إلا باتباع نهج متعددة الأطراف.

ويجب أن تقوم العلاقات الدولية على القانون الدولي والاحترام والحوار، وألا تقوم أبداً على التخويف أو التهديد أو استخدام القوة. ولذلك تولي المكسيك أهمية كبيرة للدبلوماسية واحترام النظام المتعدد الأطراف وتعزيزه. وتؤكد مجدداً أيضاً التزامها تجاه الأمم المتحدة بالعمل معاً على تحقيق وصون السلام والأمن الدوليين عن طريق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وفي مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، من المثير للقلق أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعيد النظر في سياساتها الأمنية وعقائدها النووية وتتجه اتجاهها مؤسفاً نحو الانتشار الرأسي وتقليل الشفافية. وفي إطار الفرضية الزائفة لنظرية الردع، تقوم استعراضات سياسات وعقائد الأمن النووي بإعادة تقييم دور الأسلحة النووية واستخداماتها المحتملة، وتقرر زيادات في النفقات العسكرية، وترفع الحدود القصوى للرؤوس الحربية النووية، وتضع برامج لتحديث المخزونات النووية على نحو يتعارض مع روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ظل هذه الخلفية، تعمل المكسيك بحزم على تعزيز الامتثال الكامل للمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية وتحقيق عالمية تلك المعاهدات. وتقدم المكسيك كل عام إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة، إما بمفردها أو بالاشتراك مع دول متقاربة في التفكير معها، مشاريع قرارات تهدف إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد عكس القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة في عام 1946 إرادة الأعضاء بشأن "إزالة الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الرئيسية التي يمكن تكييفها لأغراض الدمار الشامل من الأسلحة الوطنية"، واعترف بالدور الرئيسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف في إزالة الأسلحة النووية. وقد تأكد ذلك في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، التي كُرس نزع السلاح، والتي جرى فيها الإقرار بالدور المركزي والمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

والمكسيك مقتنعة، شأنها شأن جميع الدول التي اعتمدت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بأن نزع السلاح والحد منه، ولا سيما في الميدان النووي، أمران أساسيان لانقضاء خطر نشوب حرب نووية، وتوطيد السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وتهيب المكسيك بالدول الحائزة لأسلحة نووية أن تؤيد بيانها المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير 2022 المتعلق بالحيولة دون وقوع حرب نووية وتجنب سباقات التسلح، الذي أكدت فيه أن "الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا ينبغي خوضها أبدا"، وأن بقي على وجه السرعة بالواجبات والالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وفقا لمسؤوليتها الأولية عن المساهمة في زيادة الأمان في العالم، ولا سيما المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وتكفل إحراز تقدم خلال أعمال اللجنة التحضيرية التابعة للمعاهدة.

وترى المكسيك أن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخرا في عام 2021 يشكل نقطة تحول تؤكد من جديد عدم شرعية مخزونات الأسلحة النووية، إذ إنها ترسي قاعدة من قواعد القانون الدولي تحظر صراحة استحداث الأسلحة النووية وتصنيعها واستخدامها. وهذا إنجاز متعدد الأطراف غير مسبوق.

وترى المكسيك أيضا أن من الضروري تعزيز نظام حظر الأسلحة البيولوجية، وعلى وجه الخصوص، إحراز تقدم صوب وضع نظام فعال للتحقق من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ولا تنقص تلك الضرورة من المقترحات الأخرى الداعية إلى تعزيز التنفيذ الوطني، وجعل التعاون والمساعدة يتسمان بالفعالية، وإنشاء آلية دولية للعلم والتكنولوجيا، وتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد المكسيك أن من المهم الإقرار بالآثار المتميزة لأسلحة الدمار الشامل وللأسلحة التقليدية على النساء والفتيات، وبآثارها على البيئة. وفي هذا الصدد، ترى المكسيك أن لا بد من زيادة مشاركة المرأة والشباب في المناقشات والاتفاقات المتعلقة بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يلي التدابير المتعددة الأطراف الرئيسية التي اتخذتها المكسيك بين عامي 2023 و 2024 من أجل تعزيز تنفيذ جميع الصكوك الملزمة قانونا في مجال نزع السلاح وتحقيق عالميتها:

- شاركت المكسيك في الدورة الأولى للجنة التحضيرية المؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة (31 تموز/يوليه إلى 11 آب/أغسطس 2023، في فيينا). وشجعت على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، وأصررت على أنه لا يمكن تعزيز المعاهدة ومنحها المصادقية إلا من خلال تنفيذها بالكامل.
- ترأست الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية (27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، في نيويورك) الذي اعتمد فيه الإعلان السياسي المعنون "التزامنا بدعم حظر الأسلحة النووية وتجنب عواقبها الوخيمة"، الذي تضمن رسائل قوية بشأن حظر الأسلحة النووية.
- شاركت في الدورات من 100 إلى 105 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي الدورات السادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، وكذلك في الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، حيث ترأست المكسيك اللجنة الجامعة.

- شاركت في اجتماعات وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وانتخبت عضواً في مجلس الوكالة للفترة 2024-2027.
- شاركت في الاجتماعات التي عقدت في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛ وفي مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لاستعراض المعاهدة (اتفاقية أوتاوا)؛ وفي اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة تجارة الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- شاركت المكسيك، إلى جانب البرازيل وشيلي، في أول عملية استعراض ثلاثية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، تحت رعاية لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (المكسيك، 28 و 29 أيلول/سبتمبر 2023)؛ وشيلي، 9 و 10 كانون الثاني/يناير 2024؛ والبرازيل، 7 و 8 شباط/فبراير 2024) لتعزيز الإجراءات الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحويل وجهة السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج ومنع الإرهاب.
- قدمت المكسيك طوعية تقارير ومساهمات وتعليقات وطنية امتثالاً للمعاهدات والصكوك الدولية التي هي طرف فيها، كتدبير من تدابير بناء الثقة، مع اغتنام الفرصة للتعرف على الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء للمضي قدماً بقضية نزع السلاح.
- في سياق أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، شاركت المكسيك في صياغة القرارات التالية المتعلقة بنزع السلاح أو كانت المقدم الرئيسي لها:
 - القرار 34/78: العواقب الإنسانية للأسلحة النووية؛
 - القرار 35/78: معاهدة حظر الأسلحة النووية؛
 - القرار 41/78: الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛
 - القرار 66/78: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
 - القرار 42/78: نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي؛
 - القرار 241/78: منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.
- شاركت المكسيك في المحافل والمجموعات والآليات المتعددة الأطراف التالية في مجالات بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة:
 - وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
 - ائتلاف البرنامج الجديد؛
 - مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح؛

- تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي؛
- الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل؛
- الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي؛
- مجموعة موردي المواد النووية؛
- فريق أستراليا؛
- ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.
- وفقا للسياسة الخارجية النسائية التي تتبعها المكسيك، اتخذت المكسيك خطوات لضمان الإقرار بالآثار المتميزة لكل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على النساء والفتيات، وبآثارها على البيئة.
- ناصرت إشراك ممثلي المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية وممثلي الشباب في المنتديات المتعددة الأطراف.
- تقوم وزارة الشؤون الخارجية، في 24 نيسان/أبريل من كل عام، بأنشطة للإعلام والتعميم في أوساط موظفيها داخل البلد وخارجه للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، مع التشديد على أن تعددية الأطراف تساعد على توطيد العلاقات السلمية، وهي تشكل حيزا لإيجاد أوجه التآزر من أجل تعزيز التعددية بما يعود بالنفع على التنمية المتكاملة.
- وتعيد المكسيك التأكيد على أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح، وبالتالي، يقع على عاتق جميع الدول واجب الإسهام في الجهود المبذولة في هذا الميدان، وخاصة المشاركة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبالنظر إلى أن المصالح الأمنية الحيوية للدول على المحك، ينبغي للجميع المشاركة والمساهمة بنشاط في تدابير نزع السلاح والمفاوضات المتعددة الأطراف بهدف الإسهام في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[26 نيسان/أبريل 2024]

لقد اختارت المملكة المغربية تعددية الأطراف وإطار الأمم المتحدة بوصفهما الإطار المناسب لوضع الصكوك والاستراتيجيات الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

والمملكة المغربية مقتنعة بأن التعاون الدولي المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وسيلة فعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في العالم بسبب انتشار هذه الأسلحة. ولهذا السبب يلتزم المغرب التزاما كاملا بنزع السلاح ومكافحة الانتشار، وهو التزام يتجلى في انضمامه إلى جميع المعاهدات المتعددة الأطراف التي تشكل هيكل النظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وإن المغرب، الذي وقع وصدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عامي 1968 و 1970 على التوالي، يعتبر هذا الصك حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، ويدعم جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على مصداقيته والتشجيع على تحقيق عالميته، وما فتى يشدد باستمرار على الأهمية الحاسمة لامتثال جميع الدول الأطراف لأحكامه والالتزامات الناشئة عنه.

ويعتبر المغرب مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات بشأن نزع السلاح، ويشدد على ضرورة تهيئة الظروف لتمكينه من تنفيذ ولايته.

ويعتبر المغرب أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور محوري في تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار. وعملا بأحكام المادة الثالثة من المعاهدة، أبرم المغرب اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1973، واستكمل في عام 2004 بتوقيع بروتوكول إضافي بدء نفاذه بالنسبة للمغرب في عام 2011. وفي عام 1984، أبرم المغرب ترتيبات فرعية تحدد كيفية تنفيذ الطرائق المنصوص عليها في الاتفاق.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للمغرب وفقا لالتزاماته القانونية الدولية ولأغراض الامتثال للمعايير والتوصيات الدولية، ولا سيما معايير وتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أصدر المغرب في عام 2014 القانون رقم 142-12 المتعلق بالسلامة والأمن في المجالين النووي والإشعاعي، والذي ينشئ الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي كسلطة منظمة.

وفي عام 2023، انتهى المغرب، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من مراجعة وتحديث الخطة الوطنية المتكاملة لدعم الأمن النووي، التي تغطي عدة مجالات تتعلق بالإطار التشريعي والتنظيمي؛ ومنع الأعمال الإجرامية والكشف عنها والتصدي لها، مثل سرقة المصادر المشعة أو نقلها غير المشروع؛ واستدامة الموارد البشرية والمادية؛ ووضع خطة عمل للسنوات الثلاث المقبلة.

وشارك المغرب، الذي لا يزال ملتزما بتعددية الأطراف بغية نزع السلاح النووي بشكل لا رجعة فيه وشفاف ويمكن التحقق منه، في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها، بصفته نائبا لرئيس المؤتمر، وصوت لصالح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وفقا للبيانات التي أدلى بها خلال أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة، ووفقا لالتزاماته كدولة طرف في جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وما فتى المغرب، بوصفه طرفا فاعلا ملتزما بتحقيق السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، يواصل بذل جهوده للتشجيع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها، ويسهم بنشاط في عمل هيئات لجننتها التحضيرية وفي تعزيز تعاونه مع أمانتها التقنية المؤقتة.

وشارك المغرب، الذي صدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2002، إلى جانب فرنسا، في رئاسة المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2009.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 أيار/مايو 2024]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف صون السلام والأمن على الصعيد الدولي من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار. والبرتغال طرف في أهم المعاهدات ذات الصلة وفي غيرها من الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة بانقضاء وتبديد الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وتتعاون البرتغال أيضا مع المنظمات الدولية التي تعمل في تلك المجالات.

ومن بين المعاهدات والآليات المذكورة أعلاه، البرتغال طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها (بما في ذلك التعديلات)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية ذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها.

وتشارك البرتغال أيضا في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وشاركت البرتغال في أنشطة توعية تهدف إلى تشجيع تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من خلال اتصالات رسمية وغير رسمية، ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

ونتيجة الجهود التي بُذلت في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، كانت البرتغال بين الدول الـ 50 الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة التي تُعدّ الصك القانوني الأول المتعلق بنزع السلاح الذي اعتمدته الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يُعترف بالخطر الذي تشكله البلدان التي تملك أسلحة نووية وتسعى إلى تطويرها، ولا سيما في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، التي تشتد فيها احتمالات الخطر. وتدافع البرتغال عن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا تاما، واضحة دائما في اعتبارها أهمية وجود تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وتأمل البرتغال أيضا أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يشمل دعم إجراء مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، تبرز البرتغال ما لتنفيذ خطة عمل عام 2010 لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعتقد بأن تنفيذ خطة العمل تلك بفعالية يشمل وضع حد لحالة الجمود التي تسود

في مؤتمر نزع السلاح. وقد وقّعت البرتغال أيضا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها، وشرعت في تنفيذ أنشطة توعية بشأن تحقيق عالمية هذه المعاهدة.

وفي مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، شكل العدوان الروسي على أوكرانيا بداية حقبة جديدة بالنسبة لأوروبا والعالم، مما اضطرنا إلى معالجة التداعيات الأعم للأزمة والحرب نفسها. فقد أثرت بطريقة حاسمة على هيكلنا الأمني والدفاعي الذي لا يمكن أن يحافظ عليه ويعززه سوى تعددية الأطراف المسؤولة.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[9 نيسان/أبريل 2024]

تلتزم دولة قطر بتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، وتعتبرهما متلازمتين ذاتي أهمية شاملة للتفاوض في جميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.

ولقد انضمت دولة قطر إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤكد دولة قطر التزامها بتعزيز آليات نزع السلاح ومنع الانتشار المتعددة الأطراف، وتعبر عن قلقها من التراجع المستمر في السنوات الأخيرة في هذه الآليات.

كما تدعو دولة قطر إلى مراجعة آليات المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للحفاظ على فاعلية المعاهدة ومصداقياتها.

وتؤكد دولة قطر على ضرورة تفعيل مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الرئيسي لقضايا نزع السلاح المتعدد الأطراف، وهي تشارك في اجتماعاته بصفه مراقب وتتطلع للعضوية الدائمة فيه.

وترى دولة قطر ضرورة تقوية الاتفاقيات ذات الصلة بعدم الانتشار النووي، ومشاركة كافة الأطراف في إطار هذا النظام. ويجب الاستفادة من النجاحات التي تحققت في الماضي في استخدام التكنولوجيا المناسبة للتحقق من الالتزام باتفاقيات عدم الانتشار النووي، كما ينبغي زيادة الوعي العام للمجتمع بمفاهيم الضمانات وعدم الانتشار من خلال المنظومة التعليمية.

وإسهاما من دولة قطر في إقرار السلم والأمن الدوليين وسعيها منها لذلك، نظمت المنتدى العربي الأول عام 2022، والمنتدى الثاني عام 2023 حول الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار بالتعاون مع إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح بجامعة الدول العربية، ويستضيف هذا المنتدى نخبة من المتحدثين والسفراء والخبراء في مجال نزع السلاح والرقابة النووية.

وقد تناول المنتدى الثاني محاور منها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ومؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط وسُبل تحقيق هذا الهدف، والاتجاهات العالمية في مجالات نزع السلاح، والأمن والأمان النوويان، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيراتها على منظومة نزع السلاح وتداعياتها الإقليمية والدولية، وسبل تعزيز التعاون الدولي في إطار برنامج العمل

المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتحديات الحالية للاتفاقيات ومعاهدات أسلحة الدمار الشامل.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 أيار/مايو 2024]

انطلاقاً من أهداف صربيا وأولويات سياستها الخارجية، قامت صربيا، وهي دولة مصنعة ومصدرة للمعدات العسكرية والأسلحة التقليدية تحظى بسمعة محترمة، بتعديل نظامها الوطني لمراقبة الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج وفقاً لقواعد ومعايير الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من النصوص الدولية.

وينظم القانون المتعلق بتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد 107/2014) والقانون المتعلق بتصدير واستيراد السلع ذات الاستخدام المزدوج (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العددان 95/2013 و 77/2019) والقواعد واللوائح ذات الصلة المسألة العامة المتصلة بالطريقة والشروط التي يمكن في إطارها تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج واستيرادها ونقلها وعبرها والقيام بوساطة بشأنها وتقديم الخدمات المتعلقة بها.

وبموجب الاتفاقيات ذات الصلة وقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، تنفذ صربيا باستمرار الالتزامات الدولية في مجال عدم الانتشار، سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل.

وقد وضع صك شامل وملزم قانوناً ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي صدقت عليها صربيا في تشرين الأول/أكتوبر 2014، والتي وضعت معايير دولية مشتركة فيما يتعلق بنقل الأسلحة والمعدات العسكرية.

وباعتماد استنتاج ذي صلة بالموضوع في نيسان/أبريل 2008، قررت الحكومة أن تتضمن صربيا إلى الأنظمة الدولية لمراقبة الصادرات. وقد أصبحت صربيا حتى الآن عضواً كاملاً العضوية في نظام الرقابة التابع لمجموعة موردي المواد النووية، وتجري حالياً مفاوضات لانضمامها إلى ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، مما سيسهم في تبادل المعلومات على نطاق أوسع بشأن مخاطر الانتشار وفي تحسين نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.